

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية)

للغرفة التجارية لمحافظة السويس وسوق الجملة التابع لها

عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة السويس جلسة ٢٧/١٢/٢٠٠٦
باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٤/١٢ :

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة السويس وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٣٢٣٥٤٤ ج (فقط واحد مليون وثلاثمائة وثلاثة وعشرون ألفاً وخمسمائة وأربعة وأربعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٣١٨٦٣٤ ج (فقط واحد مليون وثلاثمائة وثمانية عشر ألفاً وستمائة وأربعة وثلاثون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٤٩١٠ ج (فقط أربعة آلاف وتسعمائة وعشرة جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٤/١٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى